قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552

إشكالية الأحياء الهامشية وخطط التنمية في الجزائر: قراءة سوسيولوجية

The Problem of Marginal Neighborhoods and Development Plans In Algeria: A Sociological Reading

ط.د. فاطيمة غزيل [*1]، محمد زيان [2]
[2،1] مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف- الجزائر.

Key words:
Development
Neighborhoods
Development plans
Development obstacles
Social problems.

Abstract

Development is an essential element for stability of human and societe development aims to achieve progress and prosperity in the social life of individuals, as individuals suffer from a housing crisis, overcrowding, which often leads to the marginal neighborhoods, and there are several factors that led to their emergence, including ecological ones such as earthquakes and natural disasters. Economics, such as poverty, Social and Cultural factors are represented in the low level of Education and the spread of illiteracy isolated areas, which leads individuals to migrate and reside in slums

With the increase in this population phenomenon, Algeria has introduced several projects and development plans, and accordingly, we will present in this research paper a sociological reading of the problem of development in slums, and considering the development process a comprehensive process in all respects, it faced many difficulties, at the administrative level. and economic level, and on the social and cultural level,

In this article, we will try to analyze the phenomenon of marginal neighborhoods and their relationship to development in Algeria.

معلومات المقال
تاريخ المقال:
الإرسال :01-2023-01
القبول : 19-2023-05
الكلمات المفتاحية:
التنمية
الأحياء الهامشية
خطط التنمية
معيقات التنمية
المشكلات الاجتماعية.

ملخص

تعتبر التنمية عنصر أساسي للاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي وهي تهدف إلى تحقيق الرقي والرفاهية في الحياة الاجتماعية للأفراد، حيث يعاني الأفراد من أزمة السكن والتكدس السكاني والاكتظاظ، مما يؤدي في الغالب إلى الانتشار الواسع للأحياء الهامشية،وهناك عدّة عوامل أدت إلى ظهورها منها الايكولوجية كالزلازل والكوارث الطبيعية، ومنها الاقتصادية كالفقر و الأزمات الاقتصادية، أما العوامل الاجتماعية والثقافية فتتمثل في انخفاض مستوى التعليم وانتشار الأمية داخل المناطق المعزولة مما يؤدي بالأفراد إلى الهجرة والإقامة في أحياء هامشية.

استحدثت الجزائر مع تزايد هذه الظاهرة السكانية عدة مشاريع ومخططات تنموية. وعليه سنعرض في هذه الورقة البحثية قراءة سوسيولوجية لإشكالية التنمية في الأحياء الهامشية، وباعتبار العملية التنموية عملية شاملة لكل النواحي، فإنها واجهت العديد من الصعوبات والعراقيل، على المستوى الإداري والاقتصادي، ويشكل الانفجار السكاني والكثافة السكانية وسوء التسيير والتخطيط السكاني أحدى عناصر تزايد الأحياء الهامشية، أما على الصعيد الاجتماعي والثقافي فإن نظام القيم والمعايير الاجتماعية يعتبر حاجزاً أمام التغيير والتجديد.

سنحاول في هذا المقال تحليل ظاهرة الأحياء الهامشية وعلاقتها بالتنمية كعملية شاملة للرقي بقطاع السكن، وذلك بعرض أهم المخططات والمشاريع التنموية التي اتبعتها الجزائر في الحد من هذه الظاهرة، وبناء لهذه المخططات سنحاول تفسير بعض عجزها عن القضاء على مشكلة الأحياء الهامشية في الجزائر.

* Corresponding author at : Hassiba Benbouali University of Chlef, ALGERIA.
Email : f.ghezil@univ-chlef.dz

1. مقدمة

يعد انتشار ظاهرة الأحياء الهامشية من المشكلات السوسيولوجية المصاحبة للنمو الديمغرافي المتسارع ونمو المدن. إضافة إلى طبيعة علاقتها بالأبعاد الاجتماعية المؤدية لتفاقمها وصعوبة التحكم فيها، مما يجعل من الصعوبة بمكان معالجتها بطريقة استثنائية وسريعة، حيث يتم التعامل معها في الغالب بطرق ظرفية وغير جدية، فما إن يتم إزالتها والقضاء عليها حتى تظهر من جديد ك الفطريات في أماكن أخرى أو تخلفها مجموعات اجتماعية جديدة وافدة عن طريق الهجرة، بخلفياتها الاجتماعية والثقافية، تتقدمها المجموعات المتموضعة في أسفل سلم التراتب الاجتماعي، المنهكة من الفقر والتفاوت الطبقي والهشاشة الاجتماعية...

تعاني الجزائر مثل بقية الدول العربية من تزايد السكان الذين يعيش غالبيتهم أزمة سكن وصعوبات في العيش والتأقلم مع الأوضاع الجديدة، حيث لوحظ تزايد متواصل للهجرة الداخلية للأفراد من الريف إلى المدينة واستقرارهم على الأطراف والهوامش الحضرية في تجمعات ومحتشدات وأحياء القصدير والأكواخ المبعثرة. وترجع أسباب ذلك لعامل عدم توفر عوامل الاستقرار الأمني والاجتماعي والغذائي خاصة في التسعينيات من القرن 20. كما ساهم التصنيع وانتشار الشركات الصناعية الثقيلة والصغرى على مستوى المدن في استقطاب عدد هائل من العمال، الذين دفعوا ضريبة الوجود في المدن، كونهم عاملين بها لكنهم لا يملكون سكنا يأويهم في خضم الغلاء المعيشي وصعوبة كراء بيوت تليق بمستوى الدخل المادي، وتتوفر على شروط الحياة الطبيعية، الأمر الذي أدى بالكثير من ساكني المدن والقادمين الجدد لابتكار طرق جديدة لتحقيق مشاريعهم في الحصول على سكن وتتمثل في الاستحواذ على مساحات واسعة من الأراضي، وتشييد هذه الأحياء السكنية التي تسمى بشتى التسميات: المساكن الفوضوية والهامشية وبيوت الصفيح والقصدير والأحياء غير المخططة...

نتج عن بناء هذه السكنات، حسب مختلف الدراسات لباحثين سوسيولوجيين جزائريين أمثال (ابراهيم توهامي، اسماعيل قيرة، وعبد الحميد الديلمي، وعلي بوعناقة وسهام وناسي وطويل فتيحة وحجيج الجنيد وتوفيق شليح ورشيد حمدوش...وأخرى عربية لا مجال لحصرها) العديد من الآفات والمشكلات الاجتماعية ك الانحرافات السلوكية من سرقة واعتداء وتسول وتشرد وتسرب مدرسي وجرائم العنف وجرائم الشرف والبغاء...وغيرها، مما يستدعي الإسراع في استحداث مشاريع تنموية للقضاء على مشكل السكنات الهامشية.

لجأت الجزائر لإتباع سياسة تنموية محلية للقضاء على السكنات الهشة وتهيئة الأحياء السكنية والمساهمة في تطويرها ورقيها، إذ يعتبر السكن أحد مؤشرات توازن الوضع الاقتصادي وعاملاً مهما من عوامل الاستقرار لدى الأفراد، والسكن الهامشي من الظواهر العمرانية المنتشرة في مختلف مدن العالم التي تتناقض وتؤكد ربما الواقع المزري الذي باتت تعيش فيه فئة اجتماعية تمتاز بالفقر والهشاشة وتعاني اللامساواة والحرمان.

تتميز ظاهرة الأحياء الهامشية بعدة خصائص تعود إلى أسباب ظهورها وإلى طبيعة المكان الذي نشأت فيه، فالبيئة السكنية الهامشية تفتقر إلى الظروف المعيشية الملائمة فهي تهدد الأمن والاستقرار الاجتماعي للأفراد، وتؤثر على العلاقات الاجتماعية، وغالبا ما يعاني سكان هذه الأحياء من أزمة البطالة وضعف الدخل والانتشار الواسع للأوبئة والأمراض والآفات الاجتماعية المختلفة وضعف التنشئة الاجتماعية للأبناء مما يرشحها لتكون بيئات لتفريخ العصابات والمجرمين والخارجين عن القانون...

سنحاول من خلال المداخلة النظرية توضيح الكيفية التي اتبعت فيها الدولة سياسة تنموية من أجل التقليل من استفحال ظاهرة الأحياء الهامشية، فعلى الرغم من كل الجهود المبذولة وسياسات التخطيط التنموية، إلا أن عملية التنمية لاقت عراقيل وصعوبات كبيرة، وعليه نطرح الإشكالية التالية: ما هي أهم إشكالات تنمية الأحياء الهامشية في الجزائر؟ وتفرعت عنها التساؤلات التالية:

ما هي عوامل ظهورها؟ ما طبيعة التحديد العلمي لأشكال التنمية وأبعادها وما هي المخططات التنموية المتبعة للحدّ من ظاهرة الأحياء الهامشية؟.

2.أهمية الدراسة

تكمن أهمية دراسة السكنات الهامشية في تسليط الضوء على الظروف الاجتماعية والصحية التي يعيشها الأفراد إضافة لمعرفة العراقيل والصعوبات التي تعيق مسار التنمية ومحاولة النهوض وتطوير مختلف القطاعات عن طريق مكافحة الأزمات والآفات الاجتماعية الناجمة عن النمو الديمغرافي. وعليه فإن الدراسة السوسيولوجية لمشكلة التنمية والأحياء الهامشية تمكننا من كشف عوامل ظهور الأحياء الهامشية والمساهمة في تنميتها وتطويرها وترقيتها بما يتلاءم مع البناء الحضري للمدن.

3.أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى :

- معرفة أهم عوامل ظهور الأحياء الهامشية.
- معرفة مراحل التنمية وخصائصها وعلاقتها بالسكن.
- معرفة طبيعة السياسة التنموية التي اتبعتها الجزائر لحل مشكلة الأحياء الهامشية.
- محاولة معرفة المعوقات التنموية في تهيئة الأحياء الهامشية.

4.مفاهيم الدراسة

4..1 **التنمية**: إن مفهوم التنمية مفهوم شاسع يختلف الباحثون في تعريفه، ولكن ما لا يمكن نفيه هو أن التنمية عملية شمولية لا تقبل الاختزال الذي غالبا ما رجحته النظريات السائدة في مرحلة الستينيات بوجه خاص، كما أن التنمية لا يمكن اختزالها في مجرد اقتباس نموذج رأسمالي أو غيره باعتباره الوصفة الطبية الجاهزة لمرض التخلف المزمن.

إن التنمية «عملية تغيير موجهة ومعقدة وشاملة لكافة جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية والإيديولوجية والاجتماعية وتستهدف إحداث تغييرات ثابتة ووظيفية في المجتمع» (**ميهوب**، 2012، **صفحة** 141).كما تعرف بأنها «عملية ديناميكية تتكون من سلسلة التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة التدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع وذلك لرفع مستوى رفاهية غالبية أفراد المجتمع. (**أبو النصر**، 2017، **صفحة** 67).

نقصد بالتنمية كل مختلف المشاريع والإجراءات التي تسعى من خلالها الدولة لتحسين طبيعة السكن وحل مشكلة السكن الهامشي.

4. 2.**الحي الهامشي**: يعرف بأنه «مجتمع محلي يضم سكان ذوي مستوى اقتصادي متجانس، وقد تكون لهم ثقافة محلية خاصة نتيجة عيشهم في ظروف اجتماعية مشتركة، وانتمائهم إلى مجتمع أصلي نزحوا منه، ويمكن أن يعتبر الحي منطقة سكنية مخصصة للسكن على غرار مناطق أخرى مخصصة لنشاط معين». (**مؤيد فاهم**، 2010، **صفحة** 242)، وتعرف الأحياء الهامشية في معجم العلوم الاجتماعية بأنها «البناء على الأرض المملوكة للدولة دون مراعاة قواعد وقوانين التنظيم والبناء وشروط السكن الصحي». (**مذكور**، 1975، **صفحة** 622)، أما في اللغة الانجليزية «فتسمى slums أو squatters بمعنى مدينة القصدير أو السكن اللاشرعي وغير الرسمي «Habitat illicite (**بولعيز**، 2018، **صفحة** 379)

نقصد بالأحياء الهامشية في هذه الدراسة تلك السكنات غير المخططة الواقعة على هوامش المدن ناقصة المرافق الضرورية والمتميزة بنقص في الضبط الاجتماعي وغير اللائقة وبيوت الصفيح ومباني أطراف المدن، وهي مسميات لكل مجال سكني تنعدم فيه شروط البناء السليم.

5.عوامل ظهور الأحياء الهامشية:

تنتشر الأحياء الهامشية بسبب عدة ظروف وعوامل متداخلة أهمها:

5. 1.**العوامل الايكولوجية**: تتمثل غالبا في الهجرة من الريف إلى المدينة أو ما يعرف بالهجرة الداخلية، التي تمثل لدى بعض الدارسين «مشكلة خطيرة لما تخلفه متغيرات على الطابع العمراني للمدن إضافة إلى ارتفاع معدل كثافة السكان واكتظاظ المدن والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية للسكان الحضريين مثل: ارتفاع معدلات البطالة وقلة فرص العمل وازدياد الضغط على الخدمات العامة وانتشار المظاهر الريفية في المدن. كما أنها تؤثر على المهاجرين من حيث صعوبة التكيف في البيئة الجديدة وما يتعرضون له من صدمات بسبب تعقد الحياة الحضرية وسيطرة الحياة المادية». (**عبد المنعم ابراهيم**، 2011، **صفحة** 548)

تلعب وضعية الأرض دوراً هاما في تشكيل الحي الهامشي، و«غالبا ما يسكن في هذه الأحياء فئة الفقراء حيث يقيمون عليها بطرق غير رسمية والتي تعكس صور التخلف والانحطاط.كما أن نمو المدينة بطريقة عشوائية يؤدي إلى تضخمها، ويرجع ظهور هذه الأحياء إلى عوامل أخرى متعلقة بالتغيير الاجتماعي وطبيعة الأسرة التي كانت عبارة عن أسرة ممتدة تضم مجموعة كبيرة من الأفراد وأصبحت أسرة نواة مستقلة بذاتها من حيث الدخل والسكن» (**مؤيد فاهم**، 2010، **صفحة** 242).

2.5.**العوامل الاقتصادية**: ساهمت السياسة المتبعة من طرف الدولة على المستوى الاقتصادي ككل وخاصة في مجال السكن إلى «تفاقم أزمة السكن وذلك من خلال إستراتيجية الصناعات التي تبنتها الجزائر كأسلوب لتحقيق التنمية الاقتصادية والتي ركزت على الصناعة من أجل الاستثمار وإهمال قطاع الزراعة، هذا ما ساهم في تهميش سكان الأرياف وزيادة معدلات الهجرة من الأرياف إلى المدن من أجل العمل في القطاع الصناعي، إضافة إلى إقامة سكنات هامشية بطرق غير شرعية على حواف المدن الكبرى، وهذه الظاهرة تعرف بالبيوت القصديرية أو الأحياء الهامشية، وغياب الرقابة على الأرض الصالحة للبناء في المناطق الحضرية واستغلالها من طرف الخواص. إضافة إلى ضعف السوق العقاري الايجاري في الجزائر نتيجة السياسات المتبعة واحتكار الدولة لقطاع السكن والترقية العقارية للعقود الثلاثة التي تلت الاستقلال فلم يسمح للقطاع الخاص بالاستثمار. التضخم السكاني في بعض المدن الذي نتج عن الهجرة الداخلية، وذلك بسبب البحث عن فرص العمل» (**بلطاش**، 2007، **صفحة** 71). كما ينبغي الإشارة لإرتفاع أسعار مواد البناء والتعمير التي أدى لتقليص الكوطات الخاصة بالبناء في ولايات الوطن، وتأخر تسليم المشاريع السكنية.

3.5.العوامل السياسية: تتمثل المتغيرات السياسية التي تؤدي إلى ظهور الأحياء الهامشية فيما يلي

ـالأزمات والحروب

حيث أن تدهور الحياة السياسة والأوضاع الأمنية من شأنه أن يؤثر على طبيعة السكن وذلك من خلال الاستيلاء على ممتلكات الدولة كالأراضي لتشييد مساكن عشوائية داخل المدن هذا ما ينتج عنه اضطراب في العلاقات بين سكان الحضر وسكان المناطق الهامشية وتكوين جماعات إجرامية وعصابات

الأحياء التي تسعى لبسط نفوذها على المنطقة هذا ما ينعكس على سكان المناطق الحضرية بالسلب ويشعرون بالخوف والقلق من سكان الأحياء الهامشية.

-ضعف سياسة التخطيط العمراني: إن أزمة السكن التي يعيشها المجتمع الجزائري «تفرض عليه إقامة أحياء عشوائية بسبب ضعف الرقابة وعدم توزيع السكنات بطرق شرعية إضافة إلى عدم توفر الاحتياجات الضرورية لسكان الأحياء الفقيرة، هذا ما جعل نسبة السكن العشوائي في تزايد مستمر مما أتيح لبعض الناس تجاوز حدود البلدية وفرض إرادتهم دون أن يجدوا رادعاً يمنعهم من إنشاء بيوت فوضوية. كما لجأ أصحاب الأراضي الزراعية إلى تقسيم أراضيهم إلى قطع صغيرة لاستخدامها بغرض السكن بدون رخصة وهذا ناتج عن ضعف سياسة التخطيط العمراني». (**عبد المنعم ابراهيم**، **صفحة** 550)

4.5. **العوامل الاجتماعية**: تتمثل المتغيرات الاجتماعية التي ساهمت في ظهور الأحياء الهامشية فيما يلي:

تغيير في حجم الأسرة وتكدس الأفراد داخل غرفة واحدة، فطبيعة الفضاء الذي يعيش فيه عدد كبير من الأفراد وافتقارهم إلى الخصوصية من شأنه أن يؤدي إلى ظهور مشكلات مع الأفراد أنفسهم أو مع المحيطين بهم، إضافة إلى خلق شخصية غير سوية تدفعهم للبحث عن الاستقلالية، وهذا يشكل دافعا لهم بإنشاء بيوت هامشية والاستقرار ودفع الدولة لاتخاذ قرارات لإعادة إسكان المواطنين.

5.5.**تدني المستوى التعليمي والأمية**: نجد أن «مستوى التعليمي يتأثر مباشرة بمستوى الدخل خاصة لدى الأسر الجزائرية، التي تفتقر إلى الاستقرار الصحي وتوفير الاحتياجات الضرورية، وفي الغالب لا يستطيع الوالدين أن يوفروا تكاليف التعليم لأبنائهم ويلجئون إلى تشغيلهم بدل تعليمهم، فمشكلة الأمية وتدني المستوى التعليمي يعتبران عاملان مميزان لسكان الأحياء الهامشية» (**بولمعيز**، 2018، **صفحة** 376).

6. المشكلات المترتبة عن وجود الأحياء الهامشية

تعاني الأحياء الهامشية من نقص في المرافق الأساسية والخدمات لذلك ينتج عنها عدة مشكلات تؤرق المجتمع وتؤثر سلبا على أمنه وتنتشر بين سكانها مظاهر الفقر والبطالة والانحراف والجريمة والإدمان...وغيرها من المشكلات ويمكن إيجازها فيما يلي:

6. 1. **المشكلات الأمنية**: تعد المشكلة الأمنية المدخل الرئيسي لباقي المشكلات المنتشرة في هذه الأحياء الهامشية، فغياب الجهات الأمنية وانعدام الاستقرار وضعف جهاز المراقبة يؤدي إلى انتشار مظاهر الانحراف والجريمة وقد تساهم بعض النقاط مثل:

-افتقار هذه الأحياء للبنية التحتية الأساسية (قنوات المياه الصالحة للشرب وقنوات الصرف الصحي، التوصيل بالكهرباء والغاز، انعدام الشوارع والفضاءات الخضراء وفضاءات اللعب والرياضة والمنشآت الخدماتية...)، وذلك لكون هذه الأحياء السكنية لا تخضع لمعايير التهيئة المجالية كفعل عقلاني مدبر، كما لا تحوز على اعتراف الدولة.

-انتشار الأمراض والأوبئة في الأحياء الهامشية بسبب انعدام النظافة وانتشار الحشرات الضارة الناقلة للأمراض الوبائية، إضافة إلى انعدام الرقابة من الجهات الخاصة وضعف الخدمات المقدمة.

-تنتشر في الأحياء الهامشية مشكلة الازدحام وضيق الأزقة الداخلية التي تسبب الكثير من الأمراض.

6. 2. **مشكلة الفقر**: يعرّف الفقر بأنّه «مستوى معيشي متخصص لا يفي بالاحتياجات الصحية والمعنوية المتصلة بالاحترام الذاتي لفردًا ولمجموعة من الأفراد، وينظر إلى هذا المصطلح نظرة نسبية نظرًا لارتباطه بالمستوى المعيشي العام في المجتمع، وبتوزيع الثروة وينسق المكانة والتوقعات الاجتماعية، ويختلف مفهوم الفقر من بلد لآخر ومن حالة لأخرى، وينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل بلد، وغالبًا ما يحدث الفقر عندما لا يصل الفرد إلى مستوى الرفاهية الاقتصادية». (**محمود**، 2014، **صفحة** 21)

صاغ (أوسكار لويس) مفهوم ثقافة الفقر وذكر أنها «تتألف هذه من مجموعة من العناصر الشائعة في الأحياء الهامشية، وأهم هذه العناصر هي الارتفاع الملحوظ في عدد الوفيات وانخفاض مستوطنات الأعمار وانتشار الأمية وانعدام المرافق والخدمات الصحية، وتوصل (أوسكار) إلى هذه العناصر من خلال عدة دراسات ميدانية أجراها على أسر الأحياء الهامشية في (بورتوريكو) خلص من خلالها إلى أن الفقر يخلف ثقافة خاصة وهو من المظاهر السائدة في الأحياء المتخلفة». (**الأزهر**، 2003، **صفحة** 174)

6. 3.**مشكلة البطالة**: مما لاشك فيه أن التضخم السكاني في بعض المدن ناتج عن الهجرة الداخلية وهذا نتيجة البحث عن فرص العمل خاصة داخل المدن حيث تتواجد المصانع والشركات التي تستقطب البلد العاملة، ومع انتشار البطالة خاصة بين فئة الفقراء في المناطق الهامشية بسبب غلق المصانع وتردد القطاع الخاص في فتح مشاريع جديدة وغيرها نتج عنه مظاهر عديدة، كالتسول والانحرافات السلوكية وارتفاع إيجار المساكن وعجز الأسرة على إشباع حاجاتها الضرورية، إضافة إلى استياء سكان الأحياء الحضرية من سكان الأحياء الهامشية المجاورة لهم بسبب انتشار بعض السلوكات المنحرفة. (**محمود**، **صفحة** 21)، وتنتشر البطالة بين سكان الأحياء الهامشية ناهيك عن ضعف تأهيلهم وخبراتهم مما يجعلهم عاجزين عن سد حاجات عائلاتهم الأساسية، ومن بين أهم العوامل المؤدية إلى انتشار ظاهرة البطالة لدنيا:

-الأزمات الاقتصادية التي من شأنها أن تؤدي إلى تراكم

الإنتاج وتقابلها زيادة في الاستهلاك بسبب الاكتفاء والإشباع من تلك المنتجات، وكذلك صعوبة الحصول على الأسواق الخارجية لتصريف المنتوجات.

-المنافسة الحادة والقوية بين أصحاب الشركات ذات الإنتاج المشترك على أساس الجودة والسعر، مما يؤدي بمجموعة كبيرة من أصحاب تلك الشركات إلى غلق شركاتهم وعدم القدرة على تحمل المنافسة، وبالتالي تسريح العمال يؤدي بهم نحو البطالة.

-سوء السياسة الإدارية والحكومية في تخطيط القوة العاملة الموجودة لديهم وتنظيمهم على أساس الكفاءة والخبرة.

- التزايد المستمرة في استعمال الآلات والتقنيات المتطورة وحلول الآلة مكان العمال مما يستدعي تسريح العمال. (**البريفكاني**، 2010، **صفحة** 223)

6. 4 .**مشكلات التهميش والإقصاء والاغتراب**: إن عدم إعطاء الشباب فرصة لتحمل المسؤولية والمشاركة في أي دور في المجتمع «يؤدي إلى شعورهم بالفشل وفقدان الثقة مما يؤدي بهم إلى التوجه نحو الهدم والتخريب ومن أبرز تجليات التهميش والإقصاء الذي يعيشه الشباب ما نلاحظه على مستوى القيم والسلوكات المتمثلة في مختلف الانحرافات وعدم الامتثال للمعايير الاجتماعية والاتجاه نحو المخدرات والإدمان إضافة إلى فقدان الشعور بالهوية والانتماء الاجتماعي، بسبب غياب القيم المنتجة التي من شأنها أن تجعل الشباب أكثر استعدادا للمساهمة الفعّالة في المسار التنموي للمجتمع» (**الفاتح حمدي**، 2017، **صفحة** 34).

يمتثل الفاعلين في المجتمع غالباً إلى القيم والمعايير التي تحدد السلوكات المرغوبة والمستهجنة، وإذا أقصي الفاعل الاجتماعي من ممارسة دوره فإنه يتوجه نحو الانحراف ، فإذا حرم الأفراد من توفير مسكن ملائم يحفظ كرامتهم، فإنهم يشعرون بالحرمان والتهميش ويجدون صعوبة في الاندماج مع أفراد المجتمع نتيجة فقدانهم الشعور بالانتماء وتظهر ما يعرف بالمعيارية. كما أوضحها روبرت ميرتون.حيث يعجز الأفراد عن بلوغ أهدافهم رغم إتباعهم طرق ووسائل مشروعة.

6-5.مشكلة الاغتراب الاجتماعي: يشير مفهوم الاغتراب إلى انعدام السلطة، العداء، التذمر، الإحباط والعزلة وعدم وجود رؤية واضحة أو معنى في واقع الحياة.

طور كارل ماركس هذا المفهوم حيث «رأى أن التخصص وتقسيم العمل وعدم المساواة في توزيع المكافآت التي اتسم بها النظام الرأسمالي مما جعل العامل منفصلا عن عملية الإنتاج، وباغتراب العامل عن عمله اليومي أصبح مغتربا عن ذاته. أما دوركهايم فقد تعرض لمفهوم الاغتراب في تناوله لمفهوم اللامعيارية، فالفرد الذي يعاني من الاغتراب في نظر دوركهايم هو ذلك الفرد الذي لا يخضع لمعايير من أي نوع والذي يفتقد لقواعد وأساليب لتنظيم حاجاته ولتوجيهه نحو العمل وممارسة أدواره الاجتماعية في الحياة» (**اليحي**، 2010، **صفحة** 22)، والشباب الذين يعيشون في الأحياء الهامشية هم شباب مغتربون نتيجة «عدم مشاركتهم في الأنشطة الاجتماعية كباقي الأفراد وظاهرة الاغتراب عند هذه الفئة تولد الانطواء والعزلة ويمكن مواجهة هذه الظاهرة عن طريق إتاحة الفرصة أمام الشباب من أجل تنمية جوانب الشخصية لديهم والسماح لهم بالمساهمة في الفعاليات الهادفة والمنتجة». (**الفاتح حمدي**، **صفحة** 35)

6. 6. **مشكلة قضاء وقت الفراغ**: إن وجود متسع من الوقت لدى الشباب والانخراط في اللهو والعبث والجلوس في المقاهي أو التسكع في الشوارع والطرقات، «ينمي لدى الشباب عادة الإهمال مما يدفعهم إلى الانحراف والجريمة، كما أن وجود وقت كبير من الفراغ يؤدي إلى العادات السلبية كالكسل والخمول والإتكالية، كذلك فإن الفراغ يدفع الشباب إلى التورط في أعمال العنف والجريمة، وفترة الشباب هي فترة اكتساب الخبرات والمعلومات والتكوين العلمي والمهني والخلقي، ومن بين الأسباب التي تؤدي إلى وجود هذه المشكلة انعدام التوجيه الديني والتعليمي، كما أن للظروف المعيشية التي يخضع لها الفرد دور كبير في ظهور هذه المشكلة». (**الفاتح حمدي**، **صفحة** 34)

7.التحديد العلمي لأشكال التنمية وأبعادها

تعددت أنواع وأشكال التنمية مما أدى إلى اختلاف في تحديد المفهوم الدقيق لمصطلح التنمية، ولقد ظهر مفهوم التنمية في سبعينات القرن العشرين، وارتبط بمفاهيم التنمية الاقتصادية وتنمية العنصر البشري وتنمية رأس المال البشري وتنمية الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي.

نذكر من بين تعاريف التنمية، تعريف تقرير برونتلاند الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية (1987) وأشار إلى أن «التنمية هي التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال الصاعدة على تلبية احتياجاتهم» (**أبو النصر**، 2017، **صفحة** 81).

عرّفها محي الدين صابر بأنها «مفهوم حديث لأسلوب العمل الجماعي والاقتصادي في مناطق محددة، يقوم على أسس من القواعد والمناهج الاجتماعية والاقتصادية، وهذه الأسلوب يهدف إلى إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية (الأفراد) وأن يكون ذلك الوعي قائمًا على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من طرف أعضاء البيئة المحلية جميعا وفي كل المستويات». (**العمري**، 2016، **صفحة** 167)

تهدف كل التعريف المتعلقة بالتنمية إلى الرقي بالفرد في كل الجوانب والميادين الاقتصادية والبيئية والحضارية لكي يصبح فاعلاً في المجتمع ويساهم في التقدم والتحضر.

وللتنمية «جانبان الأول بناء القدرات البشرية لتحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات والثاني انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة في وقت الفراغ ولأغراض الإنتاج وللنشاط في مجال الثقافة والمجتمع والسياسة». (**حجام و طري**، 2019، **صفحة** 123). وللتنمية أربعة أبعاد متكاملة ومتفاعلة لابد من مراعاتها عند ممارسة التنمية هي:

-التنمية كعملية Proces: هي عبارة عدم عملية ديناميكية لها أهداف مكونة من مجموعة من المراحل المتتابعة التي من خلالها ينتقل المجتمع من النمط البسيط إلى النمط المعقد.

- التنمية كمناهج Methods: التنمية منهج أو طريق أو مسار يجب التحرك وفقه، والمنهج هو عبارة عن مجموعة من الخطوات يجب الاسترشاد بها، أيضا التنمية تعتبر اتجاها نحو الفعل، وهي بهذا تتضمن معنى العملية مع التركيز على المرحلة النهائية، وليس على عملية التتابع وهي بذلك تشكل وسيلة لتحقيق غاية.

- التنمية كبرنامج Programs: حيث يكون التركيز على مجموعة من الأنشطة تمثل محتوى البرنامج الذي يصبح هدفاً في حد ذاته.

- التنمية كحركة Mouvement: حيث تحمل معنى الالتزام وتكون التنمية موجهة نحو التقدم وتصبح نوعًا من التنظيم. (**أبو النصر**، **صفحة** 70)

8.**مراحل التنمية وخصائصها**: لكي تتحقق التنمية وأهدافها لابد من تحديد خطوات كل مرحلة وهذه المراحل والخطوات متكاملة ومتفاعلة وهي كالآتي:

8. 1.**المرحلة التمهيدية**: تشمل الخطوات التالية:

-تحديد الأهداف.

-تحديد الحاجات.

-تحديد المشكلات.

-تحديد الموارد.

2.8 .**المرحلة التخطيطية**: تشمل هذه المرحلة الخطوات التالية:

-وضع المحكات أو المعايير أو المؤشرات.

-تحديد الأولويات.

-وضع الخطة.

-وضع الموازنة.

8.3. المرحلة التنفيذية: تشمل هذه المرحلة الخطوات التالية:

-تنفيذ الخطة.

-الالتزام بالموازنة.

8. 4. **المرحلة التقويمية**: تشمل الخطوات التالية:

-المتبعة.

-التقييم.

-التقويم.

- التغذية الرجعية.

وللتنمية مجموعة من الخصائص تتمثل فيما يلي:

- «التنمية عملية مخططة ومقصودة، وهي ضرورية للتغيير المنظم وليست جزئية بل كلية وشاملة.

- التنمية عملية داخلية ذاتية أي أن مقوماتها وبذورها موجودة في داخل كيان المجتمع نفسه وان القوى الخارجية لا تعدو أن تكون عوامل مساعدة أو ثانوية.

- التنمية عملية ديناميكية ومستمرة وضرورية للمجتمعات وتستلزم أهمية المشاركة الشعبية في جميع مراحل العمل التنموي. كما أن التنمية من الضروري أن تراعي البعد الديني في جميع مشروعاتها والعدالة في جميع مراحلها وإجراءاتها.

- للتنمية أنواع عديدة حسب المجال الذي تعمل فيمثل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية والصحية .

- للتنمية عدة مستويات تعمل فيها مثل التنمية الدولية والإقليمية والقومية والمحلية (تنمية المجتمع المحلي)» (**أبو النصر**، **صفحة** 69).

9.السياسة التنموية للأحياء الهامشية في الجزائر وأهدافها

يعد تبني الجزائر للنظام الاقتصادي الموجه محاولة لبناء سياسة سكنية خاصة بها تمثلت في مجموعة من المخططات:

1.9 .**المخطط الثلاثي الأول** (1967-1969): الذي أعطى أهمية لنظام الاقتصاد الموجه بمجال السكن من خلال إنهاء انجاز السكنات التي كانت في طور الانجاز، وهي إما سكنات من نوع كراء متوسط HLM أو هياكل سكنية les craquasses وقدرت السكنات بـ 3800 وحدة سكنية.

تسطير برنامج سكني «خاص يضم انجاز 500 إلى 1500 للمجاهدين وذوي الحقوق، وتبني هذه السياسة الجديدة من أجل تحقيق متطلبات الريف والمدن وجد عدة عراقيل بسبب انعدام التمويل.

شمل المخطط الثلاثي لإنجاز السكنات الحضرية في إطار برنامج السكن الحضري بغلاف مالي قدر ب 160 مليون دينار جزائري، وهذا من أجل إنجاز 9548 سكن طيلة سنوات المخطط وبرنامج سكن ريفي ما بين فترة 1963-1966 الذي حقق 16877وحدة سكنية.

2.9.**المخطط الرباعي الأول** 1970-1973: شكل خطوة مهمة في التنمية وذلك من خلال برنامج الاستثمارات الاجتماعية والثقافية والهادف إلى إرساء سياسة وطنية تهدف إلى

تحسين ظروف حياة المواطن، وإرضاء طلباته وتلبية احتياجاته في مختلف الميادين خاصة ميدان السكن والصحة العمومية» (Qasmi, 1987, p. 40)

9. 3.**المخطط الرباعي الثاني** 1974-1977: أولت الجزائر أهمية كبيرة بقطاع السكن نتيجة النمو السكاني السريع والنزوح الريفي حيث قدر ب 3,5 سنويا، ونتج عن هذا زيادة الطلب على السكن وأدى بالسلطات إلى رفع حجم الاستثمار في هذا المجال، الذي بلغ 7,5% بعدما كان 5,5% في المخطط الرباعي الأول ونتيجة اكتظاظ المساكن بسب تأخر الإنجازات. ولهذا سعت الدولة بالعمل على تخفيض التزايد السكاني من خلال الاعتماد على الإمكانيات المادية والاقتصادية، فالتحسن الكيفي للمساكن يجب أن يتبعه تحسن كمي خاصة في المناطق الريفية، ومن أبرز البرامج المسطرة في هذه المرحلة نجد الانطلاق في:

- إنجاز 100 ألف مسكن خلال هذه المرحلة كحد أدنى.

- إتمام ألف قرية فلاحية، وبدأ انجاز أكثر من 300 قرية أخرى.

- انجاز 20 ألف سكن ريفي في إطار تحديث وتوسيع القرى المتواجدة

- إتمام عمليات البناء الذاتي في حدود 40 ألف سكن.

9. 4.**المخطط الخماسي الأول** 1980-1984: أعطت هذه المرحلة دفعا قويا لقطاع السكن حيث تم «رسم سياسة سكنية جديدة واعتبر قطاع السكن قطاعا أوليا، وتمحورت تصورات هذا المخطط لتنمية السكن حول ثلاث محاور رئيسية وهي:

1.تنظيم المدن القديمة وتوسيعها وتطوير الحياة السكنية في الريف وتحديث المراكز الحضرية في البلديات والدوائر والولايات.

2.إنشاء مدن جديدة في مناطق الهضاب العليا والصحراء وفي هذه المرحلة بذلت الدولة جهود كبيرة لتحقيق الأهداف المسطرة لبناء وتسليم 450 ألف سكن لمدة خمس سنوات من بينها 300 ألف سكن حضري، و150 ألف سكن ريفي، إلا أنها واجهت عدة صعوبات اقتصادية واجتماعية وسياسية حالت دون تحقيق ذلك.

9 .5.**المخطط الخماسي الثاني**1985-1989: نص هذا المخطط على جملة من التوصيات والاقتراحات التي تهدف إلى مواصلة العمل التنموي، ومن بين أهدافه الآتية:

-وضع برامج جديدة لإنجاز 318 ألف مسكن. وبالتالي بلغ البرنامج الإجمالي للبناء 664 ألف مسكن.

-تحرير المبادرة الفردية في الثمانينات على أثر صدور قانون 86-07 في 04مارس1986 الذي فتح الأبواب للقطاع الخاص ومواجهة الطلب المتزايد على السكن، وظهر نوع جديد من السكن عرف بالسكن الترقوي» (**دردیش**، 2013، **صفحة** 16).

كما اعتمدت الجزائر على سياسة وطنية لحل مشكلة السكن والقضاء على السكنات الهشة والسكن الهامشي، فانتهجت سياسة سكنية اجتماعية لذلك بادرت إلى الاعتماد على عدة صيغ منها:

صيغة السكن الريفي: يلبي هذا النمط الإسكاني طلبات السكن في المناطق الريفية، ويتحصل بموجبه طالب السكن على إعانة تبلغ 700 ألف دينار جزائري، محترما خصوصية المنطقة والهدف منه هو تثبيت السكان وتقليل الهجرة نحو المدن وكذا الحفاظ على الطابع الريفي لهذه المناطق.

السكن الاجتماعي: هو موجه نحو الفئات المحرومة وذات الدخل الضعيف وهو مدعم بشكل كامل من الخزينة العمومية، وتقرر أن المستفيدين من هذه الصيغة هم الأجراء ذوي الدخل الضعيف الذي لا يفوق 24000 ألف دينار جزائري وللعائلات بدون دخل.

9. 6. **السكن الاجتماعي التساهمي**: يعتمد على إعانة للحصول على ملكية السكن حيث تقدم الدولة جزءا من الإعانة لذوي الدخل المتوسط، مقابل تسديد المعني للمبلغ المتبقي على مراحل، وهذا عن طريق الاتفاق مع مرقى عقاري.

9. 7.سكن البيع بالإيجار: هو أحد الصيغ السكنية «التي لاقت رواجا كبيرا في الجزائر،حيث يعتمد هذا النوع من الصيغ على شراء منزل سكني بالتقسيط ومن دون فوائد، شرط أن يكون المستفيد من ذوي الدخل المتوسط فما فوق. وقد خصصت الحكومة حوالي 50 مليار دولار لقطاع السكن في خطة خماسية تشمل اتفاقا حكوميا قدر بـ 286 مليار دولار يهدف إلى تحسين مستوى السكنات وتحديث البنية التحتية، وتوفير فرص عمل في السنوات الممتدة ما بين 2010-2014 لكن هذه السياسة باءت بالفشل بسبب الفساد الذي يشوب عملية توزيع السكنات، إضافة إلى ضعف الرقابة على البرامج السكنية بكل صيغها» (**حوالف**، 2018، **صفحة** 382).

أهداف السياسة التنموية السكانية

تكتسب السياسة التنموية السكانية صفتها من خلال أهدافها المسطرة. إلا أنها تهدف في الأساس إلى إرضاء الطلبات والحاجات مع رفع النشاط الخاص بمجال السكن ويمكن أن نوجز أهداف السياسة السكانية في ثلاث أهداف رئيسية:

الأهداف الأساسية: يعتبر السكن من الحاجات الضرورية والأساسية للفرد مع مراعاة شروطه من حيث الجودة والتكلفة، وهي توفير مسكن لكل فرد والقضاء على أزمة السكن وذلك بمراعاة قدرة الفرد على شراء وامتلاك المسكن، كما يجب أن تسهيل إجراءات وشروط حيازة ملكية السكن، وأن تكون هذه الشروط واضحة وبسيطة في نظر المستهلك.

الأهداف الاقتصادية: يرتبط السكن ارتباطا وثيقا بالنشاط

الاقتصادي، من خلال ميكانزمات الضريبة والمال، ويؤثر السكن على النشاط الاقتصادي من خلال عمليات تمويل نشاطات البناء المختلفة وشراء التجهيزات المتعلقة بالسكن، أما آثار الضريبة فتتمثل في الإعفاءات المقدمة والضريبة المفروضة. وتهدف السياسة السكانية إلى تحقيق الترابط بين النشاطات الاقتصادية وقطاع السكن.

الأهداف الاجتماعية للسياسة السكانية

نظرا لأهمية السكن من الناحية الاجتماعية الذي فهو يمثل «المكان الفيزيقي الذي يتفاعل فيه الأفراد ويشعرون بالانتماء إليه ، وحرمان الفرد من السكن يجعله يسلك سلوك يؤثر سلبا عليه، بما في ذلك ضعف مردودية العمل الذي يقوم به، وعليه يجب على السياسة السكانية أن تراعي الجانب الاجتماعي للفرد وأن تأخذه بعين الاعتبار. يتضح ذلك من خلال الوسائل والآليات المتعلقة بها، كما توجد الإعانات المباشرة وغير المباشرة التي تقدمها الدولة بمبالغ رمزية للطبقات الفقيرة ذات الدخل الضعيف أو المنعدم، والتي تعجز في الغالب على الحصول علة مسكن ملائم» (**بوشيبان**، 2018، **صفحة** 192).

10.المعيقات التنموية في تهيئة الأحياء الهامشية

تسعى التنمية لتحقيق الرقي للمجتمعات وتطوير الأحياء الهشة، لكنها تتعرض لمجموعة من العراقيل التي تحول دون تحقيق هدفها وغايتها وتتمثل هذه المعوقات فيما يلي:

10. 1 .المعيقات الديمغرافية

الانفجار السكاني: إن اختلال التوازن بين النمو السكاني السريع والنمو الاقتصادي الضعيف يعتبر عائقا كبيرا أمام التنمية، لأنه يسبب عدة مشكلات اقتصادية واجتماعية كالفقر والبطالة وضعف الخدمات الاجتماعية والصحية والتي تكلف الدولة مبالغ ضخمة من أجل مواجهتها، هذا ما يؤدي إلى تأخر في انجاز المشاريع التنموية وتبقى هذه البلدان دائما في تبعية للخارج.

يؤدي سوء التوزيع السكاني وتمركز السكان في المناطق الحضرية المتوفرة على كل المرافق الضرورية والنزوح الريفي «إلى خلل في المسار التنموي لهذه المناطق، حيث تشهد البلدان ارتفاع كبير في معدلات التحضر حيث يقدر بأكثر من 70%، مقابل البلدان المتقدمة التي يقدر فيها التحضر ب 50%، وهذا الاختلاف في تمركز السكان يؤدي الى ظهور مشاكل كبيرة في الأوساط الحضرية مثل تضخم المدن والتلوث بمختلف أنواعه والسكن العشوائي أو الهامشي» (**بن زياد**، 2013، **صفحة** 68).

10. 2. **المعيقات السياسية**: تؤثر طبيعة النظام السياسي «على البناء الاجتماعي وسير المؤسسات داخل النظام العام،وان كانت دراسة طبيعة النظم تقوم أساساً على دراسة مؤسساته السياسية والإدارية وكيفية عملها، ومن هذا المنطلق تم الربط ببين التنمية وتأثير النظام السياسي، وذلك من خلال تأثير سلطة الدولة المستقلة حديثا والممثلة في حكامها وغياب العوامل الاقتصادية والاجتماعية المحفزة، ورغم ما يسعى إليه النظام الجزائري في تحقيق التوافق والاندماج لأفراد المجتمع إلا أن الواقع عكس ذلك، فمعظم الأنظمة السياسية تتميز بالعنف». (**الميلي**، 2010، **صفحة** 125)

10. 3. **المعيقات الإدارية**: من بين أهم المعيقات التي تقف أمام تحقيق التنمية لأهدافها نجد المشاكل البيروقراطية وتعقيد الإجراءات الإدارية والتأخر في إصدار القوانين والقرارات، إضافة إلى العجز في الكفاءات الإدارية المؤهلة. كما تعاني الجزائر من عدة مشاكل إدارية تعيق مسار التنمية خاصة المتعلقة بالنصوص التشريعية والمتعلقة بالمراكز والهيئات المحلية، فمن خلال القوانين الخاصة بالجماعات المحلية تتضح لنا الاختصاصات الموكلة للمجالس المحلية المنتخبة ومدى اتساعها وتدخلها في شتى الأنشطة والمجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. (**يوسفي**، 2010، **صفحة** 38)

- تفشي عناصر التخلف والفساد الإداري «مما يضعف دور المجالس المحلية المنتخبة ومؤسسات المجتمع المحلي وانتشار الرشوة والمحسوبية واختلاس الأموال العامة وغياب الثقافة والرقابة والتسيب» (**سي فضيلي و بن عطة**، 2017، **صفحة** 169)

10. 4.**المعيقات الاجتماعية والثقافية**: تتمثل المعيقات الاجتماعية في مختلف النظم الاجتماعية السائدة والمعتقدات والعادات والتقاليد التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية، فنظام الملكية السائد في المجتمع وبرامج التنمية المحلية، إضافة إلى المحافظة على القيم والمعايير تقف عقبة أمام أي تغيير وتجديد وتخشى التطورات التي تقوم بها التنمية، والثقافة وخصوصية المجتمع المراد تنميته إذ يجب أن يخضع للدراسة المعمقة لمعرفة مدى استجابته للمطالب التنموية والمشاريع المخصصة له، فما يصلح لمجتمع معين لا يصلح لمجتمع آخر، ويتضح هذا الاختلاف بصفة جلية عندما تكون المشاريع مستوردة من مجتمعات تختلف من حيث المستوى الثقافي والمتغيرات الاجتماعية عن المجتمع المراد تنميته.

تلعب الثقافة المحلية والتركيبة الاجتماعية عاملا مؤثرا في العملية التنموية إضافة إلى عوامل أخرى تتمثل في العوامل الديمغرافية، وما ينتج عنها من تفاقم مشكلة البطالة واختلال التوازن السكاني. و«يمكن القول أن نسق الأفكار والمعتقدات يحمل قدرا كبيرا من معيقات التنمية في المجتمعات المحلية المتخلفة، فيرتبط نسق المعتقدات بشخصيات الأفراد ومزاجهم وإطارهم المرجعي، وهذا ما يجعلها غير قابلة للعصرنة والتجديد، ويطلق على المعتقدات القوى الخارقة والاتجاهات النابعة من النسق الديني

والأعراف والعادات والتقاليد السائدة في جماعة معينة، وهي تمثل أحدى معوقات التنمية الاجتماعية» (**كويحل و دردیش**، 2018، **صفحة** 122).

خلاصة

تعتبر إشكالية الأحياء الهامشية في الجزائر ظاهرة مستفحلة نتيجة عدة أسباب وعوامل منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فالتغير الاجتماعي أثر على مختلف الأنساق الاجتماعية خاصة الأسرة التي لجأت للبحث عن الاستقرار الذاتي بسبب البطالة والفقر وسوء الأوضاع المعيشية والبحث عن الاستقلالية، حيث انفصلت عن العائلة الأم لتصبح أسرة نواة مستقلة بذاتها ومستقرة في أحياء هشة وفقيرة على هوامش المدن، وقد اعتمدت الجزائر سياسات تنموية إستراتيجية للقضاء على أزمة السكن والقضاء على الأحياء الهامشية من خلال المخططات التنموية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، إضافة إلى الإعانات وتمويل الأفراد ومساعدتهم في الحصول على مساكن مريحة، ورغم ذلك لا تزال هناك الكثير من النقائص على المستوى الميداني، بسبب الزيادات السكانية وفي خضم صعوبات الاقتصادية التي أدت لتقليص نسبة السكنات المخصصة مقارنة بالزيادات الطبيعية للسكان.

نجمت عن مشكلة الإسكان ظواهر جديدة حيث بات يتم تسليم السكن لأفراد ليسوا بحاجة إليه، وغزت المجتمع مفاهيم جديدة لم تكن متداولة: بيع المفتاح، البيع العرفي، والمضاربة وتأجير السكنات أو عجز شاغري السكنات عن دفع مستحقات الإيجار، وكذا صعذل وبات توزيع السكنات خاصة الاجتماعية، وحصول حركات الاجتماعية وانتفاضات شعبية وقطع الطرقات وتخريب المنشآت العمومية، والتعبير عن الغضب الاجتماعي كثقافة للتعبير عن السخط الاجتماعي نحو توزيع السكنات التي يعزوها البعض للمحسوبية والمحاباة والحقرة، مما يجعل البعض يعتقد أن الاحتجاج ضرورة وآلية نحو انتزاع المطالب والحصول على المكاسب.

إن استمرار تهميش الفئات الاجتماعية التي تقطن في الأحياء الهامشية دون أخذ مطالبهم بجدية وحرمانهم من سكنات تليق بهم هو استمرار في تغذية كل العوامل المسؤولة عن الانحراف الاجتماعي مهما كانت أشكاله ومظاهره. فمن غير المعقول أن يكون كل الأفراد الذين يقطنون هذه الأحياء الهامشية منحرفين أو لديهم قابلية لممارسة العنف والجرائم بل الحري بنا ك باحثين أن نتفهم الأسباب والدوافع التي جعلتهم يلجؤون إليها والظروف التي قد تؤبد بقاءهم لأجيال لاحقة. وبالتالي ليس من الضرورة بمكان أن يكون كل سكان هذه الأحياء منحرفون ومجرمون بالضرورة، لكن استمرار تجاهل مطالبهم في تغيير واقعهم الذي يوصف بالمؤلم والخطير، يمكن أن يدفعهم لأن يكونوا بؤر مركزية للعنف والجرائم والسلوكات الانحرافية.

تضارب المصالح

يعلن المؤلفان أنه ليس لديهما تضارب في المصالح

ـ المصادر والمراجع

باللغة العربية

1. إبراهيم مذكور. (1975). معجم العلوم الاجتماعية. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب .

2. أبو النصر مدحت. (2017). التنمية المستدامة، مفهومها، أبعادها، مؤشراتها. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

3. أحمد دردیش. (2013). السياسة السكنية في الجزائر. مجلة آفاق لعلم الاجتماع ، المجلد1 (العدد3)، 10-25.

4. إسماعيل أحمد محمد البريفكاني. (2010). ظاهرة البطالة بين خريجي كليات دهوك، الأسباب والمعالجات. جامعة الموصل، كلية الإدارة الاقتصادية ، المجلد32 (العدد32)، 215-229.

5. الجوهرة بنت علي اليحي. (2010). مظاهر الاغتراب الاجتماعي لدى أسر العسكريين،دراسة سوسيولوجية على عينة من الأسر في مدينة الرياض. الرياض: جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية.

6. الحاج سي فضيلي، و محمد بن عطة. (2017). إشكالية التنمية المحلية، المقومات والمعوقات. المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة (العدد09)، 164-172.

7. العابد ميهوب. (2012). مفهوم التنمية في فكر مالك بن نبي. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية (العدد6)، 141.

8. العربي حجام، و سميحة طري. (2019). التنمية المستدامة في الجزائر، قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات. مجلة أبحاث ودراسات التنمية ، المجلد06 (العدد01)، 121-140.

9. حسين بولمعيز. (2018). السكن العشوائي وإثره على النمو الحضري في المدن الصغيرة مدينة الحروش أنموذجا. مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عنابة ، المجلد 24 (العدد53)، ص376.

10. ذكرى عبد المنعم ابراهيم. (2011). العشوائيات من وجهة نظر سكان المناطق اللحضرية المجاورة لها دراسة انثربولوجية في حي السومر. مجلة كلية الآداب، العراق (العدد100)، 541-567.

11. رحيمة حوالف. (2018). التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للسكنات العشوائية في الجزائر. 375 ، knowledge-387.

12. ريم بن زياد. (2013). العلاقة المتبادلة بين النمو السكاني و التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر. وهران، كلية العلوم الاجتماعية .

13. صليحة بوشيبان. (2018). المعالجة الاعلامية لمشكلات السكن من خلال الصحافة المكتوبة الجزائرية دراسة تحليلية لجريدة النهار. مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية ، 72-84.

14. عبد القادر بلطاش. (2007). استراتيجية تمويل السكن في الجزائر. الجزائر: مطبعة الأسطورة.

15. عسيات العمري. (2016). معوقات التنمية الاجتماعية بالمجتمع المحلي ورهانات الفعل التنموي. مجلة تنمية الموارد البشرية ، المجلد7 (العدد2)، 162-185.

16. فاروق كويحل، و أحند دردیش. (2018). التنمية المحلية بين المعيقات الاجتماعية والمعيقات السوسيوثقافي. جامعة حسيبة بن بوعلي، دراسات في التنمية والمجتمع ، 116-126.

17. محسن مؤيد فاهم. (2010). الأحياء الفقيرة في الديوانية. مجلة القادسية الآداب والعلوم التربوية (العدد1)، 240-261.

18. محمد الفاتح حمدي. (2017). مشكلة الشباب في زمن البث الفضائي العربي. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

19. محمد الميلي. (2010). فرانس فانون والثورة الجزائرية. الجزائر: دار

الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع.

20. محمد، الأزهر. (2003). الثقافة والسلوك الإجرامي. الدار البيضاء، عين سبع: دار النشر المغربية.

21. مدحت أبو النصر. (2017). التنمية المستدامة، مفهومها، أبعادها ومؤشراتها. مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

22. مصطفى محمود. (2014). العشوائيات وثقافة الفقر، دور الدولة وآليات المواجهة. مصر: مصر العربية للنشر والتوزيع.

باللغة الأجنبية

1. Qasmi, L. (1987). Cise de l'Habitat et Prespective de Co-Développement avec Les Pays du Meghreb (éd. publiched). France: Centre de recherche pour une nouvelle économie appliquée, Nanterre.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال

فاطيمة غزيل، محمد زيان، (2023). إشكالية الأحياء الهامشية وخطط التنمية في الجزائر: قراءة سوسيولوجية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 15، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، الصفحات: 608-617.